# القرينة المعجمية
# وأثرها في توجيه المعنى
# تفسير البحر المحيط أنموذجاً

# Lexical Trench Mark
# and its Impact
# on Guiding Content
# (Ocean-Sea Explication as a Model)


م.د. أحمد خضير عباس العلي السعيدي

جامعة ذي قار / كلية الآداب

قسم اللغة العربية

lecturer Dr. Ahamed Khudheir `Abass Al-`Ali
Department of Arabic
College of Arts
University of Thi Qar

## ملخص البحث

إن أنظمة اللغة الثلاثة (الصوت، والنحو، والصرف) تُفرِز قرائن متعددة تُعين على فهم المعنى وتحديده، والبحث بيّنَ أن للمعجم نظاماً يرتكز على أن محتوياته ترتبط بعدة علاقات من بينها أن الكلمة المفردة في ذهن صاحب المعجم أو ذهن ابن اللغة مرتبطة بمجال دلالي ولها أذرع من العلاقات، وهذا هو الأساس الذي تبنى عليه الحقول المعجمية (الحقول الدلالية).

والنظام المعجمي هذا يفرز لنا قرينة المعنى المعجمي أو القرينة المعجمية، ومن ثَمَّ لا تعني الدلالة المعجمية أن تكون تلك الوحدة المعجمية مجردة من امتداداتها أو علاقاتها بالمفردات اللغوية الأخرى، على أن توظف تلك الدلالة المترسخة في ذهن ابن اللغة في إنشاء النص وسبك التعبير ثم في مرحلة أخرى تحليل النص وإبراز معناه واستكناه دلالته فيكون المعنى المعجمي قرينة على ذلك. وهذا على خلاف ما قد يفهم -لكونه معجماً- أن تكون هذه القرينة خارج السياق، بل هي توظيف للمعنى المعجمي المعروف خارج السياق وعلائقه وارتباطاته لفهم معنى النص وإدراكه في السياق.

ولهذه القرينة أثر كبير في تحديد التوافق وإظهار الانسجام الدلالي بين مفردات الجملة في السياق وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في تتبع مظاهر التوارد المعجمي الذي يمثل الجانب المعجمي لقرينة التضام.

ومن ثم كان للبحث عدة محاور تبرز أثر تلك القرينة في توجيه المعنى، من بينها أن المعنى المعجمي قد يرتكز عليه الإعراب فكيفما وجهت هذا المعنى توجه عندك الإعراب. وقد ترتبط القاعدة النحوية بالمعنى المعجمي إذ قد تتوقف صحتها عليه إذا اشترط فيها معنى معين، ثم إن المعنى المعجمي قد يؤدي معنى وظيفياً (صرفياً أو نحوياً).

وقد تكون بين مفردات النص ملاءمة معجمية وهذا يؤدي إلى وضوح المعنى وفهمه من المتلقي، أو تكون بينها مفارقة معجمية وهذه انقسمت إلى نوعين: مفارقة قريبة وهي أن تكون بين الكلمتين المفارَقتين علاقةٌ تُماثلُ ما عرَفهُ البلاغيون من علاقات المجاز ووجودها يؤدي إلى التأويل والتفسير، ومفارقة بعيدة وهي أن لا يكون فيها علاقة أو رابط يربط بين كلمات المفارقة ووجودها في النص يؤدي إلى انتفاء المعنى أو أن النص لغو، وهذا الأخير لا يكون في بحثنا لأن مجال التطبيق فيه هو تفسير القرآن.

والتضمين يُكسِب الكلمة معنًى معجمياً مضافاً من كلمة أخرى، فهو ضرب من توسيع الدلالة المعجمية للكلمة، وفيه إيجاز بلاغي أقره أبو حيان، وهو يمتُّ بصلة قوية إلى المفارقة لأنه يمثل مسلكاً من مسالك التأويل يُهرَب إليه من المفارقة، وقد يكون ذلك بناء على مفارقة تركيبية وهذه تعني أن التركيب في ظاهره غير سليم أو مخالف للقاعدة النحوية فيُحتاج إلى تأويله.

## ... Abstract ...

The three language systems i.e. Phonetics, grammar and syntax produce many contexts help in understanding and determine meaning. This study states that lexicon has its own system where the content of the meant system has many relations ; a given word, in the mind of the lexicographer or the native speaker, is linked to a semantic field and a set of relations as well...and this is the basis on which the lexical fields ,semantic fields, are based.

This lexical system determines the context of lexical meaning, lexical context; Lexical meaning doesn't mean that it is irrelative to the relations it has with other linguistic vocabulary. Such a deep-rooted denotation, in the mind of the native speaker ,should be used for founding the written text and coining speech and in text analysis as well so that the lexical meaning will be the context required in this regard. This runs counter to what may be understood that such a context is an extra one in that it is rather using the lexical meaning outside the context and its connections just to understand the text in a given context .

This type of context has a great effect in determining the accordance and semantic harmony among sentence constituents in the context. This can be seen clearly in states of lexical collocations which represent the lexical aspect of grammatical collocations.

This study is of many parts to indicate the effect of the mentioned context ; the parsing might depend on lexical meaning, i.e. however you direct the meaning, parsing is directed as well. The grammatical rule is linked to the lexical meaning whose validity reckons upon it , if conditioned to have a specific meaning. In addition, a lexical meaning might lead to a functional one ; grammatical or syntactic.

It might happen that a lexical cohesion is found among the vocabulary of a text which leads to clarification and understanding of meaning by a receptor, or there might be a lexical paradox among those vocabularies. Such a paradox is divided into two types: a close paradox where the two words have an symmetrical relation as that of metaphor which leads to a state of interpretation or explanation. The second one is the distant paradox where there is no a relation or link among the words in paradox that leads to deletion of meaning or turning the text into mere nonsense. The latter type is excluded from the study since its application leads to the explanation of the Glorious Quran.

Inclusion adds a lexical meaning to words since it expands the lexical denotation of a word and it has a rhetorical précis as acknowledged by Abu Hayyan. It also has a strong link with paradox for it represents one of the ways used as an escape in interpretation. This may be due to structural paradox which means structure in surface that is incorrect or different from the grammatical rule , then we need to interpret it.

## مدخل

لما كانت اللغة أداةَ تواصلٍ ووسيلةً له صار لزاماً ألّا تَدَّخِرَ إمكانيةً إلا سخَّرتْها لتأدية مهمتها في إيصال المعنى المراد بكفاءة ووضوح، ولأن اللغة متعددة الأنظمة فقد أفرزت لنا عدة قرائن تُعِين على الوصول إلى المعنى وفهمه، فالنظام الصوتي يُنتج قرائن (العلامة، والتنوين، والتنغيم، والوقف)، والنظام الصرفي يُنتج قرينتي (البنية، والمطابقة) والنظام النحوي يُنتج قرائن لفظية (الأداة، والربط، والرتبة، والتضام) وقرائن معنوية (الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية)[1].

ولما كانت الدلالة ترتكز على جانبين: دلالة الكلمة ودلالة الجملة أو التركيب وما يحيط بكل منهما مما يؤثر على دلالتهما لذا يمكن القول: إنَّ ما ينبثق من هذا الفرع من قرائن قرينتان:

١. القرينة المعجمية (قرينة المعنى المعجمي).
٢. قرينة السياق.

القرينة الأولى تتعلق بالكلمة؛ معناها وظلال معناها وظلال معنى غيرها عليها، والثانية تتعلق بالتركيب معناه وتأثر معناه بما يحيطه من ظروف لغوية أو غير لغوية. ويختص هذا البحث بدراسة القرينة المعجمية على أساس أنها قرينة يفرزها نظام من أنظمة اللغة هو النظام المعجمي.

والحديث عن القرائن بهذا التصنيف يستلزم الحديث عن المعنى، فتلك الأنظمة الثلاثة (الصوت والصرف والنحو) فيها معانٍ هي في حقيقتها وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتنبني منها هذه الأنظمة، ومعناها معنى وظيفي هو بإزاء المعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة ومجموعهما يؤلف المعنى المقالي، وبناء على هذا تنوَّعَ المعنى اللغوي عند الدكتور تمّام حسّان (وسماه: المعنى الدلالي) إلى[٢]:

١. **المعنى المقالي**: ويضم نوعين؛ المعنى الوظيفي: وهو معنى المباني التحليلية، أي معنى وظيفة المبنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي، فهو حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة. والمعنى المعجمي: وهو معنى الكلمة المفردة كما في المعجم.

٢. **المعنى المقامي**: وهو معنى المقال منظوراً إليه في المقام، وهو مكون من ظروف أداء المقال طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك، والتي تشتمل على القرائن الحالية.

## القرينة المعجمية

شاع عند اللغويين القدماء أنَّ المعجم يحتضن مفردات مستقلة بمعناها وأنه عبارة عن حشد من الكلمات، مما يوحي بأن الكلمة المفردة لا تربطها علاقة بغيرها من المفردات، وظل هذا المفهوم سبباً في تجاهل دراسة المعجم دراسة خاضعة للتركيب إلى أن بدت فكرة الحقول المعجمية أو الدلالية التي تعطي المعنى المعجمي مسحة تركيبية، وربما هذا الرأي كان «مبنياً على نظرتهم إلى طبيعة العناصر التي يتكون منها المعجم، وهي الكلمات المفردة ذات المعاني المفردة أيضاً وهي تتغير بحسب المطالب الأسلوبية الفردية»[٣]، ويبنى على هذا أن المعجم ليس له نظام معين كما كان للصوت والصرف والنحو أنظمة، والحال أن المفردة لا يمكن أن تكون مجردة في ذهن ابن اللغة من علاقات تربطها بغيرها إلا إذا جُهِل معناها أو جزء منه، وكلمات اللغة ليست «جدولاً من الأسماء البسيطة التي تقابلها خارج اللغة مسميات بسيطة عائدة إليها، فيكون كل اسم من الأسماء بإزاء شيء من الأشياء الماثلة في الواقع غير اللغوي»[٤].

وقد ندرك ارتباط المفردة بغيرها في المعجم لو تذكرنا أن بيان المعنى المعجمي إنما يكون في كثير من الأحيان ببيان ما يرادفها أو يعاكسها في المعنى أو بذكر ما يتضام معها... كقول أصحاب المعاجم: الباطل: ضد الحق، والأنس: خلاف الوحشة، والبرد: نقيض الحر، وضَرَبَ في الأرض: سار في ابتغاء الرزق، وضَرَبَ مثلاً: وصف وبيَّن، وضَرَبَ على يده: إذا حجر عليها، فبهذا البيان والتوضيح يُدرَك

معنى الكلمة.

فالكلمة المفردة في ذهن صاحب المعجم أو ذهن ابن اللغة مرتبطة بمجال دلالي ولها أذرع من العلاقات، وهذا هو الأساس الذي تبنى عليه الحقول المعجمية (الحقول الدلالية)، ولذلك رأى فندريس أَنْ: «ليس في الذهن كلمة واحدة منعزلة، فالذهن يميل دائماً إلى جمع الكلمات، إلى اكتشاف عرى جديدة تجمع بينها، والكلمات تتشبث دائماً بعائلة لغوية بواسطة دال المعنى أو دوال النسبة التي تميزها...»[٥]، وبناء على ذلك عرّف لاينز معنى الكلمة بأنه «محصلة علاقاتها بالكلمات الأخرى في داخل الحقل المعجمي»[٦].

وقد يَشخَص في ذهن المعبِّر المجالُ الدلالي للكلمة المفردة وعلاقاتُها أو جزءٌ منها لحظة اختيار التعبير، بخاصة لو أراد أنْ يرتقي بالتعبير من المستوى الإبلاغي إلى المستوى البلاغي.

ومن ثَمَّ افترضت نظرية الحقول المعجمية (الدلالية) أنَّ لمفردات اللغة بناءً وشكلاً تركيبيين، كما كان للنحو بناءٌ وشكلٌ تركيبيان وللأصوات كذلك فضلاً عن جانب آخر مفهومي أو تصوري على أساسه تنتظم اللغة في حقول دلالية تحت عناوين دلالية تشكل حقولاً مفهومية أو تصورية[٧].

ويعني ذلك أنَّ المفردة اللغوية لها امتدادات وظلال معنوية تجعل من المعجم نظاماً لغوياً يضاف إلى أنظمة اللغة (الصوت والصرف والنحو)، الأمر الذي انتهى إليه الدكتور تمام حسان بعد أكثر من اثني عشر عاماً من صدور كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) سنة ١٩٧٣ الذي لم يكن ينظر فيه إلى المعجم على أنَّ له طابع النظام ولم يعدَّه من أنظمة اللغة، لكنه قرر بعد سنة ١٩٨٥ أنه نظامٌ بناءً على أنَّ محتويات

المعجم تترابط بعدة علاقات كالآتي[٨]:

١. ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق.
٢. التمايز بواسطة الصيغة الصرفية للكلمات.
٣. بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين.
٤. النظر إلى أصل وضع الكلمة لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني.
٥. أثر المسموع في بيان الأصلي من غيره.
٦. الحقول المعجمية وأثرها في تكوين السياق.
٧. المناسبة المعجمية بين ألفاظٍ من حقل وألفاظٍ من حقل آخر.
٨. فكرة النقل وأثرها في مرونة النظام المعجمي.

والنظام المعجمي هذا يفرز لنا قرينة المعنى المعجمي أو القرينة المعجمية، ومن ثَمَّ لا تعني الدلالة المعجمية «دلالة كلمة مفردة فقط بل يدخل فيها كل التراكيب التي تشكل وحدة دلالية متماسكة لا تتجزأ»[٩]، كما لا تعني أن تكون تلك الوحدة المعجمية مجردة من امتداداتها أو علاقاتها بالمفردات اللغوية الأخرى، على أن توظف تلك الدلالة المترسخة في ذهن ابن اللغة في إنشاء النص وسبك التعبير ثم في مرحلة أخرى تحليل النص وإبراز معناه واستكناه دلالته فيكون المعنى المعجمي قرينة على ذلك. وهذا على خلاف ما قد يفهم -من كونه معجماً- أن تكون هذه القرينة خارج السياق، بل هي توظيف للمعنى المعجمي المعروف خارج السياق وعلائقه وارتباطاته لفهم معنى النص وإدراكه في السياق.

ومن ثم فإن المعنى المعجمي يكون له أثره في بناء الجملة وتحديد التوافق والانسجام الدلالي بين مفردات تلك الجملة في سياق معين، فالوحدة المعجمية

بامتداداتها العلائقية وارتباطها الدلالي تجعل النظر إلى صحة الجملة ودقة التعبير واضحاً والحكم على ذلك سهلاً.

ولأن الوحدة المعجمية تنتظم في عقل ابن اللغة في حقول مترابطة خلال نظامين متقاطعين؛ نظام استبدالي رأسي ونظام تلاؤمي أفقي، صار توقع الكلمات المصاحبة في الجملة قريباً نوعاً ما، فعندما ننسج جملة بدءاً بكلمة (أَكَلَ) تجعلنا العلاقة التلاؤمية لهذه الكلمة نحصر الآكل بمجموعة كلمات لمعانيها صفات معينة إذ لا يمكن أن يكون جماداً ولا اسم معنى مثلاً، كما يحصر المأكول بكلمات تدل على ما يمكن أن يؤكل، ويمكن تمثيل العلاقات الاستبدالية والتلاؤمية بالمخطط الآتي[١٠]:

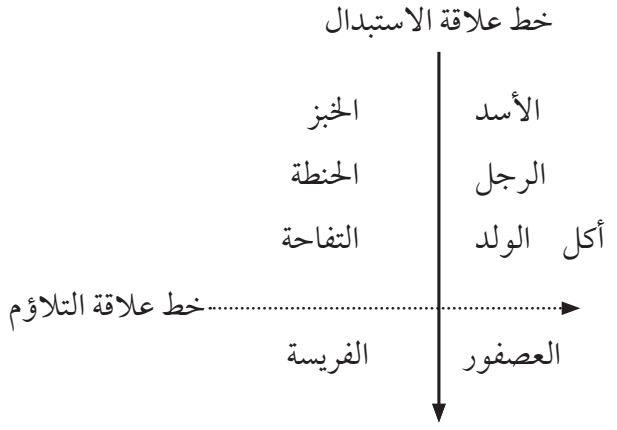


والمعنى المعجمي (بمعية قرينة البنية والقرائن التركيبية) يدفع العقل إلى الحكم على أنَّ كلمة (أكل) فعل له فاعل آكل (حيوان) ويحتاج إلى مفعول مأكول (طعام)، ومن هنا نجد أن ما في العمود الأول يصلح للفاعلية وما في العمود الثاني

يصلح للمفعولية بالاستبدال، وقد تعيننا علاقة التلاؤم على اختيار مفعول مناسب لفاعل معين فالفريسة تصلح للأسد ولا تصلح للرجل أو الولد على الحقيقة مثلاً، والعصفور تناسبه الحنطة وهكذا، وتُعين علاقة الاستبدال على استبدال الفعل (أكل) بـ (افترس) وتُعين علاقة التلاؤم على اختيار ما يناسبه وهو هنا (الأسد) وهلم جرا، وهذا الاختيار الذي يحصل وفقاً لعلاقة التلاؤم يقع ضمن ما يسمى بالتوارد المعجمي على ما سيأتي.

ومن ثم يكون للمعنى المعجمي أحياناً أثر في تحديد المعنى النحوي، ويؤيد هذا أن العرب يلجؤون إلى الرتبة لتكون قرينة على معرفة الفاعل من المفعول إذا غابت العلامة الإعرابية فيقال مثلاً: (زار موسى يحيى) فيجب التقيّد هنا بتقديم الفاعل على المفعول ليؤمن اللبس فيُعرف أن موسى هو الفاعل، لكن لا يجب التقيّد بهذا إذا كان المعنى المعجمي وعلاقاته (التلاؤمية) قرينة تمنع اللبس فتميز الفاعل من المفعول كأن يقال: (أكل الكمثرى موسى).

ومثل هذا استغناء العرب عن العلامة الإعرابية بنصب الفاعل ورفع المفعول عند أمن اللبس فقالوا: (خرقَ الثوبُ المسمارَ) و(كسرَ الزجاجُ الحجرَ)، وما أُمِن اللبس إلا بما يُفهَم من المعنى المعجمي وعلاقاته (التلاؤمية)، فعرف الفاعل من المفعول في ذلك بالقرينة المعجمية.

ولعلنا نستطيع أن نتلمس أثر القرينة المعجمية بوضوح في تتبع مظاهر التوارد المعجمي وأثرها في المعنى.

## التوارد المعجمي

لما كانت قرينة التضام تكشف لنا في المجال التركيبي عما يلازم الكلمة وما تفتقر إليه في التركيب أو ما يتنافى معها أو يختص بها ضمن المظاهر الثلاثة لهذه القرينة؛ التلازم والتنافي والاختصاص، فإن لقرينة التضام مظهراً رابعاً يبرزه الجانب المعجمي ويجسده التوارد.

ذكرنا عند كلامنا عن مفهوم القرينة المعجمية أن المفردة اللغوية لها ارتباطها الدلالي وامتداداتها العلائقية التي يتجسد جانب كبير منها ضمن أصنافٍ سميت بالحقول المعجمية أو الحقول الدلالية وهو مما له الأثر الكبير في تحديد التوافق وإظهار الانسجام الدلالي بين مفردات الجملة في السياق، والقرينة المعجمية من خلال التوارد المعجمي تُبرز ذلك وتبينه بالمظاهر الآتية:

١. أثر المعنى المعجمي في الإعراب.
٢. ارتباط القاعدة النحوية بالمعنى المعجمي.
٣. أداء المعنى الوظيفي بالمعنى المعجمي.
٤. الملاءمة والمفارقة.
٥. التضمين.

## أثر المعنى المعجمي في الإعراب

لا نحتاج إلى عناء كبير كي ندرك أن فهم معنى الجملة ضروري لمعرفة إعرابها كما أن العكس كذلك، ومن ثَم قيل: «الإعراب فرع المعنى» والمعنى المعجمي عمود

مهم لذاك الفهم، وعليه لو افترضنا أن أحدهم يجهل معنى (الكمثرى) في الجملة المذكورة آنفاً (أكل الكمثرى موسى) وحسب أنها حيوان مفترس فإنه لا يتردد أن يجعلَ موقعها الإعرابي فاعلاً (بدل أن يجعلها مفعولاً إذا فَهِم أنها شيء مأكول)، وهذا يعني أن الدلالة على الفاعلية أو المفعولية في هذه الجملة يتأثر بالمعنى المعجمي.

وبناء على ما تقدم لم يُجِز العلماء إعراب فواتح السور القرآنية إذا عُدَّت من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه[١١] لأن معناها مبهم عند غيره عز وجل. لذا يحتاج المُعرِب إلى معرفة المعنى عند الإعراب أو التحليل النحوي وهو ما عمد إليه ابن هشام فيما رواه مما دار بينه وبين أبي حيان، قال: «وسألني أبو حيان – وقد عرض اجتماعنا– علامَ عطف (بحقلّد) من قول زهير:

تقيٌّ نقيٌّ لـــم يكـــثّر غنيمة ً بنهكةِ ذي قربى ولا بحقلّدِ

فقلت: حتى أعرف ما الحقلّد؟ فنظرناه فإذا هو سيئ الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم إذ المعنى ليس بمكثّر غنيمة فاستعظم ذلك»[١٢]. ومثله ما رواه الشلوبين من «أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالةً) من قوله تعالى: ﴿**وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَو امْرَأَةٌ**﴾ [النساء:١٢] فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز... [وعلق على هذا ابن هشام قائلاً:] وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه»[١٣].

فمعرفة المعنى عند الإعراب أمر لا بد منه، لذلك نجد أن تغير المعنى النحوي قد يتطلبه تغيير المعنى المعجمي، وهذا نراه جلياً في تفسير البحر المحيط عند مراجعة المسألة المذكورة أعلاه مع أبي حيان، فقد ذكر للكلالة عدة معانٍ يترتب على تغييرها

تغير الإعراب ونلخص ذلك بما يأتي[١٤]:

١. إذا كانت (الكلالة) بمعنى الميت الموروث، فتعرب حالاً من الضمير المستكن في (يورَث).

٢. إذا كانت بمعنى الوارث، فتعرب حالاً أيضاً لكن هنا يُحتاج إلى تقدير (ذا كلالة)، لأن الكلالة عندئذ ليست نفس الضمير في (يورَث).

٣. إذا كانت بمعنى القرابة، فتعرب مفعولاً له، أي يورَث لأجل الكلالة.

٤. إذا كانت بمعنى المال الموروث، فتعرب مفعولاً به.

٥. إذا كانت بمعنى الوراثة، فتعرب حالاً أو نعتاً لمصدر محذوف تقديره: وراثة كلالة.

وصرح بمثل ما تقدم فيما قاله في انتصاب ﴿**سُوءَ الْعَذَابِ**﴾ عند تفسير قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ**﴾ [**البقرة:٤٩**] قال: «سوء العذاب: أشقه وأصعبه، وانتصابه مبني على المراد بـ(يسومونكم)»[١٥]، فإن كان (السوم) بمعنى التكليف أو الإبلاء والتقدير: يكلفونكم أو يولونكم سوء العذاب، فـ(سوء العذاب) مفعول ثان لـ (يسوم)، وإن كان بمعنى الإرسال أو الإدامة أو التصريف، أي: يرسلونكم أو يديمونكم أو يصرفونكم في الأعمال الشاقة، أو بمعنى الرفع، أي: يرفعونكم إلى سوء العذاب، أو بمعنى الوسم (من العلامة)، أي: يعلمونكم بسوء العذاب فتصير الأعمال الشاقة لكثرة مزاولتها علامة بتأثيرها في جلودهم وملابسهم. وعلى هذه الأقوال الأخيرة يكون (سوء العذاب) مفعولاً

على إسقاط حرف جر[١٦]، وحرف الجر هو (في) مع المعاني الثلاثة الأولى، و(إلى) مع المعنى الرابع، و(الباء) مع المعنى الخامس.

ويجد أبو حيان في قوله تعالى: ﴿**لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللّهِ الْمَصِيرُ**﴾ [آل عمران:٢٨] أن (تقاةً) منصوبة على المصدرية إذ جاءت مصدراً على غير الصدر، والقياس: اتقاءً وهذا من قبيل ﴿**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا**﴾ [المزمل:٨]، فالمعنى على هذا: إلا أن تتقوا منهم اتقاءً، لكنه عندما ينقل معنى ذكره الزمخشري وهو أن (تقاة) بمعنى: أمر يجب اتقاؤه، يتغير عنده الإعراب ليكون انتصاب (تقاة) على أنها مفعول به للفعل (تتقوا) لا على أنها مصدر. ويجوز في (تقاةً) إعراب ثالث وهو أن تكون حالاً من فاعل (تتقوا) بناء على أنها جمع فاعل مثل (رماة) أو جمع تقي، وهذا الراي نقله أبو حيان عن أبي علي الفارسي[١٧]، فيتضح من ذلك أن الإعراب يتأثر كثيراً بالمعنى المعجمي ويتوقف عليه.

وعلى الرغم من وضوح أهمية المعنى المعجمي في الإعراب عند القدماء فإننا نجد الدكتور تمام حسان لا يضع له قيمة تأثيرية في الإعراب فانطلق يعرب جملة ينشئها خالية من المعنى المعجمي برصف كلمات هرائية (في كتابه مناهج البحث في اللغة)[١٨]، ليعود بعد ثماني عشرة سنة (في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها) فينظم بيتاً على بحر الكامل ليس لكلماته معنى أيضاً معرباً إياه[١٩]، ليدعي بعد ذلك ألا ضرورة للمعنى المعجمي لمعرفة الإعراب وأنه يمكن الاستغناء عنه عند إعراب نص معين، ولعلنا رأينا بما قدمنا من أمثله أن الإعراب قد يتوقف على معرفة المعنى المعجمي ويتغير بتغيره، ومن هنا كان ادعاؤه بتخصيص (المعنى) في المقولة المشهورة

«الإعراب فرع المعنى» بأنه المعنى الوظيفي لا المعنى المعجمي ولا الدلالي[٢٠] بعيدًا عن الصواب؛ لأن الإعراب فرع المعنى المعجمي أيضاً، وهو ما توصل إليه الدكتور عبد السلام السيد حامد[٢١]. أمَّا الدكتور نجاح فاهم فقد توصل إلى أنَّ الإعراب فرع المعنى الدلالي[٢٢]، فيتحصل من هذا وذاك أن عبارة «الإعراب فرع المعنى» أكثر صحة لإطلاقها وشمولها المعاني الثلاثة، وهو أمر انتهى إلى مثله الدكتور تمام حسان بعد مضي اثنتي عشرة سنة فقد وجد أن مقولة النحاة هذه مستندة إلى اشتراط إفادة الكلام وهذه الإفادة تنبني على المعنى المعجمي[٢٣].

## ارتباط القاعدة النحوية بالمعنى المعجمي

ليس شرطاً في التقعيد النحوي أن تكون شروط القاعدة نحوية خالصة، بل كثيراً ما تستعين بما في غير النظام النحوي من معانٍ ومبانٍ لإحراز القاعدة، فالصفة مثلاً يشترط فيها أن تتطابق مع الموصوف من حيث التعيين (التعريف والتنكير) ومن حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ومن حيث النوع (التذكير والتأنيث) وهذه معانٍ صرفية، ويشترط في الحال أن يكون مشتقًا والأصل في التمييز أن يؤدَّى بالجامد وهذه مبانٍ صرفية.

ومثلما تتكئ القاعدة النحوية على جوانب صرفية فقد تتوقف صحتها على المعنى المعجمي، والقواعد التي تُثبت هذا ليست بعزيزة، فمن ذلك مثلاً اشتراط قسم من النحاة في المفعول لأجله أن يكون قلبياً أي: من أفعال النفس الباطنة كالخوف والرغبة لا من أفعال الجوارح الظاهرة كالقراءة والضرب[٢٤]، فيقال: (أطعته خوفاً منه) ولا يقال: (جئت ضرباً لزيد)، وكون الاسم قلبياً أو حسياً

إنما يدرك بالمعنى المعجمي. ومنه أيضاً صحة مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه[٢٥]، كقوله تعالى: ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا**﴾ [الحِجْر:٤٧]، فالمضاف (صدور) أجزاء لما دل عليه المضاف إليه الضمير (هم) لذا صح أن يكون (إخواناً) حال من الضمير، وليس صعباً أن ندرك أننا اعتمدنا على المعنى المعجمي لكلمة (صدور) في معرفة علاقة الجزئية والكلية بين المضاف والمضاف إليه.

ومن ذلك أيضاً أنه لا تجوز إضافة الشيء إلى نفسه أو مرادفه[٢٦]، فلا تقول: (بيت البيتِ) ولا (ليث الأسدِ)، ومعرفة الشيء أو معرفة مرادفه لا تتم إلا بمعرفة المعنى المعجمي للمتضايفين. ومثله أيضاً أن الشيء يضاف إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: (خذ طرفك) فأضاف الطرف إليه لملابسته إياه حال الحمل، وكقولك: (لقيته في طريقي) فأضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه[٢٧]، فصحة الإضافة هنا تتحقق بأدنى ملابسة وهذه الملابسة يُتَوصل إليها بالمعنى المعجمي، ومن ثم يعلِّل أبو حيان في تفسيره صحة الإضافة بين المتغايرين بتحقق أدنى ملابسة بينهما، ومن هذا ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**﴾ [البقرة:١٨٧] فأضيفت (ليلة) إلى (الصيام) اتساعاً وصحت الإضافة بأدنى ملابسة، قال: «وأضيفت (الليلة) إلى (الصيام) على سبيل الاتساع لأن الإضافة تكون لأدنى ملابسة، ولما كان الصيام ينوى في الليلة ولا يتحقق إلا بصوم جزء منها صحت الإضافة»[٢٨].

ومثله أيضاً في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِم وَتَرَكَهُم فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ**﴾ [البقرة:١٧]، إذ أضيف

(النور) إليهم وصحت الإضافة لأدنى ملابسة، قال: «وإضافة النور إليهم من باب الإضافة بأدنى ملابسة، إذ إضافته إلى النار هو الحقيقة، لكن لما كانوا ينتفعون به صح إضافته إليهم»[٢٩].

ومن القواعد النحوية التي لها ارتباط بالمعنى المعجمي أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة[٣٠]، واسم الجثة صنف يتوصل إلى معرفته بمعرفة معناه المعجمي، ولذلك لا يصح أن يكون (اليوم) خبر (لا) في قوله تعالى: ﴿**قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الماءِ قَالَ لَا عَاصِمَ اليَومَ مِنْ أَمرِ اللّهِ إِلَّا مَن رَحِمَ**﴾ [هود:٤٣]، فقد ذكر أبو حيان ردَّ أبي البقاء العكبري لرأي الحوفي وابن عطية إذ أجازا أن يكون (اليوم) خبراً لقوله (لا عاصم)[٣١]، قال: «ردَّ ذلك أبو البقاء فقال: فأما خبر (لا) فلا يجوز أن يكون (اليوم)، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، بل الخبر (من أمر الله)، و(اليوم) معمول (من أمر الله)»[٣٢]، والذي يمكن أن يلاحظ هنا أن العكبري قد ساق القاعدة وطبقها على الاسم (عاصم) وعدَّهُ جثة (اسم ذات) وهذا إنما هو «الاسم المحسوس الذي له أبعاد المادة ولا يصلح أن يكون صفة ويدل على ذات فقط... ولا يخضع... لقاعدة اشتقاقية»[٣٣] وليس (عاصم) كذلك فهو مشتق يدل على موصوف بصفة (العصمة)، ولم ينبه أبو حيان على هذا بل اكتفى بإيراد رد العكبري على علاته.

وفي إطار هذه القاعدة لا يؤيد أبو حيان أن يكون ظرف الزمان (يومئذ) مخصِّصًا لـ(وجوه) في قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَومَئِذٍ نَاضِرَةٌ**﴾ [القيامة:٢٢] وهو ما بنى عليه ابن عطية تسويغه الابتداء بالنكرة إذ قال: «وابتدأ بالنكرة لأنها تخصصت بقوله (يومئذ) و(ناضرة) خبر (وجوه)»[٣٤]، فردَّه أبو حيان بقوله: «وليس (يومئذ)

تخصيصاً للنكرة فيسوغ الابتداء بها؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يكون صفة للجثة، إنَّما يكون (يومئذ) معمول لـ(ناضرة)، وسوغ جواز الابتداء بالنكرة كون الموضع موضع تفصيل، و(ناضرة) الخبر»[٣٥].

فكان المعنى المعجمي فيما تقدم -وفي قواعد أخرى- أمراً لا يستغنى عنه لتحقيق القاعدة النحوية، إذ مثّل ركناً تتكئ عليه تلك القاعدة وطرفاً تتحقق به أجزاؤها أو بعض أجزائها.

## أداء المعنى الوظيفي بالمعنى المعجمي

تتطلب سلامة التركيب أن تكون أجزاؤه مترابطة، ومن بين وسائل الربط أن يكون بين بعض كلماته تطابق من حيث المعاني التصريفية الأربعة؛ (التعيين والعدد والنوع والشخص) في واحد منها أو أكثر كالتطابق بين المبتدأ وخبره، والصفة وموصوفها، والضمير وما يعود عليه... وهلم جرا، وقد يُغني المعنى المعجمي عن البنية الصرفية في الدلالة على بعض هذه المعاني باعتبار دلالته، فالكلمات مثل (أمة، عصبة، طائفة...) دالة على مفرد فهي أمة واحدة وعصبة واحدة وطائفة واحدة ويمكن أن تثنى وتجمع، وهي دالة على جماعة باعتبار أن تلك الكلمات ينضوي تحتها عدة أفراد. ولأن الجمع له أبنيته الخاصة ومسالكه في صياغة تلك الأبنية، نسبت الدلالة الأولى إلى اللفظ فهي معنى صرفي، ولأن ما يفهم من تلك الكلمات ومثيلاتها هو الجماعة نسبت الدلالة الثانية إلى المعنى وهذا معنى معجمي أدى وظيفة صرفية، فتلك الكلمات دالة على المفرد باعتبار لفظها ودالة على الجمع باعتبار معناها.

وبناءً على ذلك قد تكون المطابقة باعتبار اللفظ أو تكون باعتبار المعنى، وعلى

هذا بيّن أبو حيان عود الضمير (هم) في قوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ أَرسَلنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَد خَلَتْ مِن قَبلِهَا أُمَمٌ لتَتلوَ عَلَيهِمُ الذِيَ أَوحَينَا إلَيكَ وَهُم يَكفُرُونَ بِالرَّحمَنِ**﴾ [الرعد:٣٠] إذ عاد على (أمة) **فقال**: «والظاهر أنّ الضمير في قوله (وهم) عائد على أمة المرسل إليهم الرسول إعادة على المعنى، إذ لو أعاد على اللفظ لكان التركيب (وهي تكفر) والمعنى: أرسلناك إليهم وهم يدينون دين الكفر، فهدى الله بك من أراد هدايته»[٣٦]، **فالأمة على ما ينضوي تحتها من أفراد دلت على الجمع بمعناها المعجمي فأغنت عن صياغة الجمع صرفياً، وبهذا حصلت المطابقة بين الضمير الدال على الجمع والأمة.**

**ومثل ذلك يقال في الآية الكريمة: ﴿وَكَم أَهلَكنَا قَبلَهُم من قَرنٍ هُم أَحسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾** [مريم:٧٤] إذ عاد الضمير (هم) على (قرن) المفرد لفظاً، قال أبو حيان: «(هم أحسن) في موضع الصفة لـ(قرن)، وجُمع لأن (القرن) هو مشتمل على أفراد كثيرة فَرُوعيَ معناه، ولو أفرد الضمير على اللفظ لكان عربياً فصار كلفظ جميع»[٣٧].

وقد يؤدي المعنى المعجمي ما تؤديه الأداة من معنى نحوي، ذلك أنَّ من الأفعال ما لفظه موجب وهو في المعنى يتضمّن النفي مثل (أبى، رفض)، ومن ثم فهو يغني عن أداة النفي وعليه إذا جاءت هذه الأفعال في الاستثناء المفرغ لم يُحتج إلى أداة نفي لأنها تتضمنها وهو ما وضحه أبو حيان في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿**وَإِذ قُلنَا لِلمَلائِكَةِ اسجُدُوا لآدمَ فَسَجَدُوا إلَّا إبليسَ أَبَى وَاستَكبَرَ وَكَانَ مِنَ الكَافِرِينَ**﴾ [البقرة:٣٤]، قال: «و(أبى) من الأفعال الواجبة التي معناها النفي، ولهذا يفرغ ما بعد (إلا) كما يفرغ لفعل المنفي، قال تعالى: ﴿**وَيَأبَى اللّهُ إلَّا أَن يُتِمَّ**﴾ [التوبة:٣٢] ولا يجوز: (ضربت إلا زيداً) على أن يكون استثناءً مفرغاً لأن (إلا) لا تدخل في الواجب»[٣٨]، بل ذهب أبو حيان إلى أبعد من ذلك إذ رأى أن الجملة بالفعل (أبى)

أبلغ من فعل منفي، فقولك: (أبى زيد الظلم) أبلغ من (لم يظلم زيد) وعلل ذلك بأن نفي الشيء عن الشخص قد يكون لعجز أو غيره، فإذا قلت: (أبى زيد كذا) دل نفي ذلك عنه على طريق الامتناع والأنفة منه، ولذلك جاء قوله تعالى في الآية السابقة (أبى) -وهو على تقدير حذف مفعول والمعنى: أبى السجود- لأن استثناء إبليس لا يدل إلا على أنه لم يسجد، فلو اقتصر عليه لجاز أن يكون تخلفه عن السجود لأمر غير الإباء، لذا فذكر الفعل (أبى) فيه نصّ على سبب كونه لم يسجد وهو الإباء والأنفة[٣٩].

## الملاءمة المعجمية والمفارقة المعجمية

إن إنشاء الجملة ونظمها لا يكون اعتباطاً، فهو يتم بآليات كثيرة من بينها معرفة المنشئ بدلالة المفردة قبل نظمها في الجملة، وهذه المعرفة هي ما يحدّد وجه العلاقة بين مكونات الجملة وبذلك يُحكَم على الملاءمة وعدمها بين مكوناتها، وهذه الملاءمة إنما تعتمد أصلاً على الخزين اللغوي[٤٠]، بمعنى أن رصف الكلمات وبناء الجمل لا بد أن يكون على وفق المعرفة اللغوية المكتسبة عند المنشئ ومن هنا قال عبد القاهر الجرجاني: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل. وكيف يُتَصوَّر أن يُقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت أنه نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض»[٤١]، فالعقل إذن يقتضي على وفق ما اكتسبه من معرفة بمعاني المفردات أن يكون لفظٌ صالحًا لأن يلاقي لفظاً في الجملة ويلائمه أو لا يكون، ومن هنا نجد الأوصاف المؤتلفة (شاهق، باسق، طويل) تتلاءم مع موصوف من الأسماء الآتية

(رجل، جبل، نخل) أكثر من الآخر أو لا تتلاءم معه، فلا نقول: رجل شاهق ولا رجل باسق ولا جبل باسق، بل رجل طويل وجبل شاهق ونخل باسق، وأيضاً نحن نحكم بالتلاؤم بين مفردات جملة مثل (طار العصفور وحط على الشجرة) وبعدم التلاؤم في الجملة (طار الجدار وحط من السماء).

وربما هذه الملاءمة هي الأساس الذي يرتكز عليه مفهوم المصاحبة عند فيرث والذي سماه الاقتران، إذ عُرِّف هذا المفهوم بأنه «الارتباط المعتاد لكلمةٍ في اللغة بكلمات أخرى معينة في الجمل»[٤٢]، ويعني تتابع كلمتين من صنفين نحويين مختلفين؛ كتتابع الاسم والصفة أو الفعل والظرف وهكذا، ويلاحظ أيضاً ما يأتي: نبح الكلب، ماءت القطة، صاح الديك، شعر أشقر[٤٣].

وقد درس الدكتور تمام حسان الملاءمة وعدم الملاءمة في بعض بحوثه فسمى الأولى المناسبة وسمى الثانية المفارقة، وبالمفارقة المعجمية يُحكم بفساد الجملة[٤٤]، وهو أمر أشار إليه سيبويه عندما قسم الكلام (الجملة) بحسب الاستقامة والإحالة إلى: «مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[٤٥].

فجعل من المستقيم الكذب أن يقال: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، والكذب -كما هو واضح من تمثيله- عدم التوافق في المعنى المعجمي بين ألفاظ

التركيب[٤٦]، ويبدو أنه تعبير مماثل للمفارقة.

ومن ثم فإن وجود الملاءمة المعجمية بين مفردات النص يؤدي إلى وضوح المعنى وفهمه من المتلقي، ووجود المفارقة المعجمية يؤدي إلى التأويل والتفسير إذا كانت المفارقة قريبة أو يؤدي إلى انتفاء المعنى أو أن النص لغو إذا كانت المفارقة بعيدة، والذي نعنيه بالمفارقة القريبة أن تكون بين الكلمتين المفارَقتين علاقةٌ تُماثلُ ما عرَفهُ البلاغيون من علاقات المجاز التي تربط بين المعنى الحقيقي في كلمة والمعنى المجازي في كلمة أخرى في النص، أما المفارقة البعيدة فهي أن لا يكون فيها علاقة أو رابط يربط بين كلمات المفارقة. وقد أشار إلى مثل هذا الدكتور تمام حسان إذ رأى أن من المفارقة ما يأبى على أية علاقة فنية فلا يمكن ترويضها بالمجاز ومنها ما يمكن تطويعها للاستعمال الفني المجازي خدمة لخاصية الاقتصاد اللغوي[٤٧].

معنى ذلك أن الملاءمة المعجمية في النص دليل على صحة الكلام وإرادة المعنى الحقيقي، والمفارقة المعجمية فيه دليل على إرادة المجاز بشرط الارتباط بإحدى علاقاته أو دليل على كون الكلام لغواً لا معنى له. ولعله يمكن أن نستنتج أن المفارقة المعجمية عموما خطٌّ له نهايتان متعاكستان فهي إما أن توصلنا إلى المجاز الذي قد يكون أبلغ من الحقيقة عندما تكون المفارقة قريبة أو توصلنا إلى أن اللفظَ لغوٌ لامعنى له عندما تكون المفارقة بعيدة، وكأن الملاءمة المعجمية بين المفارقتين لعلوِّ الأولى ودنوِّ الثانية وتوسط الأخيرة.

وبما أن بحثنا اختص بتوجيه المعنى القرآني بتناولنا تفسير البحر المحيط فلن نجد مفارقة إلا وهي دالة على إرادة المجاز فيؤول النص القرآني، أو أن افتراضَ معنى معجمي في لفظ قرآني معين قد يؤدي إلى ظهور مفارقة معجمية مما يعني عدم

إرادة ذاك المعنى المفترض.

ولكي نقف على هذا الجانب من القرينة المعجمية في التفسير لننظرْ إلى ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٤] فعلى فرض ما في ظاهر اللغة من تغاير بين المَلِك والمالك لجأ أبو حيان إلى الملاءمة والمفارقة بين كل منهما وما يضافان إليه ليكون سبباً من عدة أسباب ترجّح الأمدح فيهما، قال: «وظاهر اللغة تغاير المَلِك والمالك... فإذا قلنا بالتغاير فقيل مالك أمدح لحسن إضافته إلى من لا تحسن إضافة المَلِك إليه، نحو مالك الجن والإنس، والملائكة والطير، فهو أوسع لشمول العقلاء وغيرهم، قال الشاعر:

سبحانَ من عنتِ الوجوهُ لوجهِهِ  مَلِكِ الملــوكِ ومــالكِ العَفَــرِ»[٤٨]

فبناء على الملاءمة بين (مالك) و(الجن والإنس والملائكة والطير) والمفارقة بين (ملك) وهذه الكلمات تحدد الأمدح لشمول الأولى معاني أكثر من الثانية بسبب صلاحيتها للإضافة لتلك الكلمات.

وقد نجد أبا حيان أحياناً يلجأ إلى تبيين سبب المفارقة المعجمية في بعض العبارات ليخرجها من إبهامها، ومن ذلك ما قاله توضيحاً لقوله: ﴿**بِأَيَّامِ اللَّـهِ**﴾ من الآية الكريمة: ﴿**وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّـهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ**﴾ [إبراهيم:٥] فأيام الله تعني بلاءه ونعماءه والتذكير يقع بالوجهين، وفي التذكير تعظيم الكوائن المذكر بها، قال: «وعُبِّر عنها بالظرف الذي وقعت فيه، وكثيراً ما يقع الإسناد إلى الظرف، وفي الحقيقة الإسناد لغيرها كقوله: ﴿**بَل مَكرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ**﴾ [سبأ:٣٣] ومن ذلك قولهم: يوم عبوس، ويوم عصيب، ويوم بسام، والحقيقة وصف ما وقع فيه من شدة وسرور»[٤٩]، فتلك الكوائن التي ذُكِّر بها لم يُصرَّح بها بل عُبِّر عنها بما

احتواها من ظرف (أيام)، ومثل ذلك إسناد الليل والنهار إلى المكر، وتلك الصفات إلى اليوم، فليس اليوم عبوساً أو عصيباً أو بساماً بل أمور فيه، وواضح أن أبا حيان هنا يحاول أن يخرّج المفارقة المعجمية بتأويل النص بجعله على غير الحقيقة.

وبالمجاز أيضاً يؤول قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الذِينَ اشتَرَوُا الضَّلَالَةَ بالهدَى فَمَا رَبِحَت تجَارَتُهُم وَمَا كَانُوا مُهتَدِينَ**﴾ [البقرة:١٦] لأن بين (الربح) و(التجارة) مفارقة معجمية، فوضح ذلك أبو حيان قال: «ونسبة الربح إلى التجارة من باب المجاز لأن الذي يربح أو يخسر إنما هو التاجر لا التجارة، ولما صور الضلالة والهدى مشترى وثمناً، رشح هذا المجاز البديع بقوله تعالى: ﴿**فَمَا رَبِحَت تجَارَتُهُم**﴾ وهذا من باب ترشيح المجاز، وهو أن يبرز المجاز في صورة الحقيقة، ثم يحكم عليه ببعض أوصاف الحقيقة، فينضاف مجازاً إلى مجاز»(٥٠).

وتجدر الاشارة هنا إلى أنَّ الكلام السليم ذا المعنى الحقيقي لا يُحتاجُ إلى التنبيه عليه والإشارة إليه بذكر الملاءمة المعجمية بين ألفاظه لأنَّ معناه يكون قريباً واضحاً للمتلقي ودلالته مقبولة عنده، والعكس يصح إذ إنَّ وجود المفارقة المعجمية في النص يستلزم بيان هذه المفارقة مما يلجئ المفسر إلى التأويل والتقدير ليُحيلَ المفارقة إلى ملاءمة حفاظاً على استقامة المعنى ولعل هذا بابٌ يؤدي إلى القول بالحذف ومحاولة تقدير المحذوف.

ويتضح هذا في المفارقة المعجمية بين (الإنذار) و(أم القرى) في قوله تعالى: ﴿**وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذي بَينَ يَدَيهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ القُرَى وَمَن حَولَهَا وَالذِينَ يُؤمِنُونَ بِالآخِرَةِ يُؤمِنُونَ بِهِ وَهُم عَلَى صَلَاتِهِم يُحَافظُونَ**﴾ [الأنعام:٩٢] إذ إنَّ القرية لا تُنذَر بل الذي يُنذَر أهلُها وهذا ما يدعو إلى التأويل لذا أوَّلَ أبو حيان

الآية بالحذف، حيث قال: «وحذف (أهل) لدلالة المعنى عليه لأن الأبنية لا تُنذَر كقوله: ﴿**وَاسأل القَريَةَ**﴾ لأن القرية لا تُسأل»[٥١].

ومن ذلك أيضاً ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿**فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ من قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ من فِرعَونَ وَمَلَئِهِم أَن يَفتِنَهُم وَإِنَّ فِرعَونَ لَعَالٍ فِي الأَرضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ المسرِفِينَ**﴾ [يونس:٨٣] فقد رُدَّ تجويز الفراء أن يكون الضمير في (ملئهم) عائداً على مضاف محذوف والتقدير: على خوف من آل فرعون كما قال: ﴿**وَاسأل القَريَةَ**﴾ والتقدير: أهل القرية[٥٢]، قال أبو حيان: «ورُدَّ عليه بأنّ الخوف يمكن من فرعون، ولا يمكن سؤال القرية، فلا يحذف إلا ما دل عليه الدليل»[٥٣]، فكان ردُّه مبنياً على الملاءمة والمفارقة المعجميتين فما بين (السؤال) و(القرية) مفارقة معجمية أفضت إلى تقدير (أهل)، أما (الخوف) و(فرعون) فبينهما ملاءمة معجمية فلا يُحتاج إلى تقدير (آل) إذ المعنى مستقيم من دونه.

## التضمين

اهتم القدماء بمسألة التضمين فكثرت فيه الأقوال وتعددت، فهو على ما وصفه ابن هشام إشراب لفظٍ معنى لفظٍ وإعطاؤه حكمه[٥٤]، وهو عند خالد الأزهري «استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدًا عليه معنى آخر»[٥٥]، وعرفه أبو البقاء الكفوي بأنه «إشراب معنى فعلٍ لفعلٍ ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يَحملَ اللفظُ معنًى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة»[٥٦]، وعرفه آخرون بأنه «إيقاع لفظ موقع لفظ غيره لتضمنه معناه»[٥٧]، وانتهى المجمع اللغوي في القاهرة إلى تعريفه بأنه «أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدَّى فعل آخر أو ما في معناه، فيُعطى

حكمه في التعدية واللزوم»[٥٨].

وواضح من جميع التعريفات أن التضمين يُكسِب الكلمة -فضلاً عن معناها المعجمي الأصلي- معنًى معجمياً آخر من كلمة أخرى، فهو ضرب من توسيع دلالة الكلمة، لكن المعنى المكتسب لا يفهم من الكلمة وحدها من دون السياق، ذلك أنها تكون في موضع تركيبي للكلمة الأخرى وتتلبس فيه وتأخذ حكمها في التركيب فتؤدي المعنى الأصلي بلفظها وتؤدي معنى الكلمة الأخرى بموضعها التركيبي الذي تلبست به فتمتزج الدلالتان في تلك الكلمة المذكورة وذاك التركيب، لذلك قيل إنَّ فائدة التضمين «إعطاء مجموع معنيين»[٥٩] أو «أن تؤدّي كلمة مؤدَّى كلمتين»[٦٠]، ومن ثَمَّ فإن الدَّلالة المكتسبة دلالة معجمية سياقية، ويعزّز ذلك أنَّ كثيراً من المفسرين قالوا إن معنى قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُم إِلَى أَمْوَالِكُم**﴾ [النساء:٢] ولا تضموها إليها آكلين[٦١]، فأضافوا معنى (الضم) إلى معنى (الأكل)، ونحن قطعاً لا نفهم معنى (الضم) عندما نقرأ المقطع الأول من المذكور من الآية أعلاه ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُم**﴾ لأن (الضم) معنى مكتسب للفعل (تأكل) يمنحه إياه الموقع التركيبي ضمن الجملة كاملة فيتعلق حرف الجر (إلى) به -وهو لا يتعدى به في وضعه الطبيعي- يكون قد أخذ موقع الفعل (ضم) فأدى معناه وحكمه فضلاً عن المعنى الأصلي، ولعل ابن جني انطلق من هذا ليقول إن «الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[٦٢].

وليس بعيداً عن الناظر أن يتنبه إلى أن ورود الكلمة في تركيبٍ هو ليس لها

-كورود الفعل (أكل) في المثال السابق في تركيبٍ تعدَّى فيه بحرف الجر (إلى)- أن مثل هذا الورود هو الذي يدعو إلى اعتبار المعنيين (الأصلي والمكتسب) في الكلمة المذكورة، ومعنى ذلك أن مجيء التضمين يمنح التعبير معنى مضاعفاً في تركيب موجز. والتضمين قد قال به أبو حيان في مواضع كثيرة من تفسيره، من ذلك مثلاً أنه رأى أن الفعل (اصطبر) في قوله تعالى: ﴿**رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَمَا بَينَهُمَا فَاعبُدْهُ وَاصطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَل تَعلَمُ لَهُ سَمِيًّا**﴾ [مريم:٦٥] عُدِّي باللام على سبيل التضمين، والمعنى: أثبت بالصبر لعبادته لأن العبادة تورد شدائد فأثبت لها، والأصل فيه التعدية بـ(على) كقوله تعالى: ﴿**وَاصطَبِرْ عَلَيهَا**﴾ [طه:١٣٢][٦٣]. ومثل ذلك في الآية الكريمة: ﴿**وَاللّهُ يَعلَمُ المفسِدَ مِنَ المصلِحِ**﴾ [البقرة:٢٢٠]، قال أبو حيان: «و(من) متعلقة بـ(يعلم) على تضمين ما يتعدّى بـ(من) كأن المعنى: والله يَميزُ بعلمه المفسدَ من المصلح»[٦٤].

والتضمين عند أبي حيان أولى من نيابة حرف عن حرف، وقد صرح بذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**وإذا لَقُوا الَّذينَ آمنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإذا خَلَا بَعضُهُم إلى بَعضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللّهُ عَلَيكُم لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِندَ رَبِّكُم أَفَلَا تَعقِلُونَ**﴾ [البقرة:٧٦] فالمعنى: وإذا انفرد بعضهم ببعض، أي الذين لم ينافقوا إلى من نافق، قال: «و(إلى) قيل: بمعنى (مع) أي: وإذا خلا بعضهم مع بعض، والأجود أن يُضمَّن (خلا) معنى فعلٍ يُعدَّى بـ(إلى)، أي: انضوى إلى بعض أو استكان أو ما أشبهه، لأن تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف»[٦٥].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التضمين يمتُّ بصلة قوية إلى المفارقة إذ قد يمثل مسلكاً من مسالك التأويل يُهرب إليه من المفارقة، ولعل ما جاء في تفسير البحر

المحيط خير دليل على ذلك، إذ قد تُخرَّج المفارقة المعجمية بين (المُتقلِّد) و(الرُّمح) في قول الشاعر:

يا ليت زوجَكِ قد غدا متقلِّداً سيفاً ورمحاً[٦٦]

على تخريجين؛ الأول: أن تؤول بحذف فعل والمعنى: ومعتقلاً رمحاً، والثاني: بالتضمين، فيُضمَّن (متقلداً) معنى متسلحاً، وعلى هذا خُرجت المفارقة المعجمية بين (سمعوا) و(تغيظاً) في الآية الكريمة: ﴿**إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا**﴾ [الفرقان:١٢] لأن التغيظ لا يُسمَع، فيقدر الفعل (رأوا) والمعنى: سمعوا لها ورأوا تغيظاً وزفيراً، ويعود كل مفعول على ما يلائمه، أو بتضمين (سمعوا) معنى (أدركوا) فيشمل التغيظ والزفير، أو تؤول على حذف مضاف والمعنى: سمعوا صوت تغيظ[٦٧].

وقد يُلجأ إلى التضمين بناء على مفارقة تركيبية وأعني بها أن التركيب في ظاهره غير سليم أو مخالف للقاعدة النحوية فيُحتاج إلى تأويله، ومن ذلك ما رآه أبو حيان من أنَّ التفريغ يكون في جميع المعمولات من فاعل ومفعول وغيره إلا المصدر المؤكِّد فإنَّه لا يكون فيه، لذا فإن قوله تعالى: ﴿**إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا**﴾ [الجاثية:٣٢] في ظاهره جاء خلاف هذه القاعدة وهذا ما دعاه إلى بيان الآية وتأويلها فقال: «تقول: (ضربت ضرباً) فإن نفيت لم تدخل (إلا)، إذ لا يفرغ بالمصدر المؤكِّد فلا تقول: (ما ضربت إلا ضرباً) ولا (ما قمت إلا قياماً)، فأما الآية فتؤول على حذف وصف المصدر حتى يصير مختصاً لا مؤكِّداً، وتقديره: إلا ظناً ضعيفاً، أو على تضمين (نظنّ) معنى (نعتقد) ويكون ظناً مفعولاً به»[٦٨].

فالتضمين إذن واحد من سبل التأويل، وله أثره الواضح في توجيه المعنى

النحوي كما رأيناه في الآية السابقة، فعلى القول بالتضمين صار الاسم المنصوب (ظناً) مفعولاً به لا مفعولاً مطلقاً، ومثل هذا الأثر نجده في توجيهه الآية الكريمة: ﴿**لأُكفِّرَنَّ عَنهُم سيّئاتِهم وَلأُدخلَنَّهُم جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهَارُ ثَوَابًا مِن عِندِ اللّهِ وَاللّهُ عِندَهُ حُسنُ الثَّوَابِ**﴾ [آل عمران:١٩٥] إذ توجه عنده انتصاب (ثواباً) عدة وجوه فهو منصوب على أنه[٦٩]:

مصدر مؤكد لأن ما قبله في معنى لأثيبنَّهم.

حال من (جنات) أي: مثاباً لها، أو من الضمير المفعول في (ولأدخلنهم) أي: مثابين.

مفعول بفعل محذوف يدل عليه المعنى أي: يعطيهم ثواباً.

لكنه بتضمين (ولأدخلنهم) معنى (ولأعطينهم) يكون بدلاً من (جنات).

ونظير ذلك ما توجه بالتضمين في قوله تعالى: ﴿**أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهدًا نبَذَهُ فَرِيقٌ منهُم بَل أَكثَرُهُم لَا يُؤمنُونَ**﴾ [البقرة:١٠٠]، فانتصاب (عهداً) على أنه اسم مصدر وبالتضمين يتوجه إلى المفعولية، قال أبو حيان: «وانتصاب (عهدًا) على أنه مصدر على غير الصدر، أي: معاهدة، أو على أنه مفعول على تضمين (عاهد) معنى (أعطى) أي: أعطوا عهدًا»[٧٠].

وإذا كنا قد بينا أن فائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة معنى كلمتين فليس بعيداً أن ندرك في هذا إيجازاً وفي الإيجاز بلاغة، وهو ما أقره أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقصُصْ رُؤيَاكَ عَلَى إخوَتكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيدًا إِنَّ الشَّيطَانَ لِلإنسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾ [يوسف:٥] إذ وجد أن الفعل (يكيد) تعدى باللام في هذه

الآية وتعدى بنفسه في آية أخرى ﴿**فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ**﴾ [هود:٥٥] لذا رأى أن (فيكيدوا لك) يحتمل أن يكون من باب (شكرت زيداً) و(شكرت لزيد)، أو من باب التضمين ضمّن (فيكيدوا) معنى ما يتعدى باللام، فكأنه قال: فيحتالوا لك بالكيد، ورجح هذا التضمين بقوله: «والتضمين أبلغ لدلالته على معنى الفعلين»(٧١).

وعلى الرغم من كون التضمين أبلغ وكونه أفضل لدلالته على معنى كلمتين فإن أبا حيان يجد أن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي أولى فلا يُلجأ إلى التأويل بالتضمين إلا عند الضرورة، وهذا ما بينه في غير موضع، ومن ذلك ما ردَّ به على رأي الزمخشري عندما بيَّن الأخير أن الفعل (عدا) في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُم تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ**﴾ [**الكهف:٢٨**] عُدِّي بـ(عن) لتضمينه معنى (نبا) و(علا) في قولك: (نبَتْ عنه عينه وعلتْ عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به) وأن الغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيين وهو أقوى من إعطاء معنى فذّ(٧٢)، قال أبو حيان معلقاً على هذا: «وما ذكره من التضمين لا ينقاس عند البصريين وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى»(٧٣)، فأنكر التضمين في هذا الموضع وفي مواضع أخرى على الرغم من فائدته وبناء على أنه لا ينقاس(٧٤).

## خاتمة البحث

يمكن أن نختم البحث بأهم ما توصل إليه من نتائج، والتي نجملها في قولنا: إن نظرية الحقول المعجمية(الدلالية) أعانت على فهم (النظام) في المعجم فضلاً عن علاقات أخرى ترتبط بها مفرداته، فكان النظام المعجمي نظاماً رابعاً من أنظمة اللغة، وهو نظام دلالي أفرز لنا القرينة المعجمية (قرينة المعنى المعجمي) التي هي توظيف للمعنى المعجمي المعروف للمفردة خارج السياق وعلائقه وارتباطاته لفهم معنى النص وإدراكه في السياق.

يتضح أثر القرينة المعجمية في المعنى من خلال مظاهر التوارد المعجمي، فكان للمعنى المعجمي أثر في الإعراب لذا صارت مقولة العرب "الإعراب فرع المعنى" مرتكزة على المعنى المعجمي ولا تستثنيه عن المعاني الأخرى على ما ذهب إليه بعض المحدثين، لينتهي الباحث في هذا الجانب إلى أن يفضل بقاء المقولة على إطلاق المعنى فيها بخلاف تقييدها بالمعنى الوظيفي أو الدلالي عند آخرين، وأبو حيان جسد ارتكاز الإعراب على المعنى المعجمي في تفسيره بوضوح.

ولبعض القواعد النحوية تعلقٌ بالمعنى المعجمي، ولهذا ترتبط صحة تلك القواعد أو استقامتها بهذا المعنى حتى إذا جاء مخالفاً لما اشترط في القاعدة حُكم على التعبير بالفساد أو لُجئ إلى التأويل. قد تؤدي بعض الألفاظ معنى وظيفياً ومن بينها ما يغني عن أداة النفي، وأبو حيان حكم على الفعل (أبى) الذي يتضمن النفي بأنه

أبلغ من فعل منفي.

قد تكون بين مفردات النص ملاءمة معجمية وهذا يؤدي إلى وضوح المعنى وفهمه من المتلقي، أما المفارقة المعجمية فقد انقسمت إلى نوعين: مفارقة قريبة وهي أن تكون بين الكلمتين المفارَقتين علاقةٌ تُماثلُ ما عرَفهُ البلاغيون من علاقات المجاز ووجودها يؤدي إلى التأويل والتفسير، ومفارقة بعيدة وهي أن لا يكون فيها علاقة أو رابط يربط بين كلمات المفارقة ووجودها في النص يؤدي إلى انتفاء المعنى أو أن النص لغو.

التضمين يُكسِب الكلمة معنًى معجمياً مضافاً من كلمة أخرى، فهو ضرب من توسيع دلالة الكلمة، وفيه إيجاز بلاغي أقره أبو حيان، وهو يمتُّ بصلة قوية إلى المفارقة لأنه يمثل مسلكاً من مسالك التأويل يُهرب إليه من المفارقة، وقد يكون ذلك بناءً على مفارقة تركيبية وهذه تعني أن التركيب في ظاهره غير سليم أو مخالف للقاعدة النحوية فيُحتاج إلى تأويله.

وللتضمين أثره الواضح في توجيه المعنى النحوي عند أبي حيان ويرى أنه أولى من نيابة حرف عن حرف، وعلى الرغم من كون التضمين أبلغ وكونه أفضل لدلالته على معنى كلمتين فإن ابا حيان يجد أن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي أولى فلا يُلجأ إلى التأويل بالتضمين إلا عند الضرورة.

١) ينظر أثر القرائن في توجيه المعنى، أحمد خضير عباس: ٢٦-٢٧.

٢) ينظر: الأصول، تمام حسان: ٢٩٠، واللغة العربية معناها ومبناها: ٣٩،٤١، ١٨٢، ٣٣٩،٣٤١-٣٤٢، ٣٣١.

٣) مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان: ٢/ ٨٧.
٤) اللغة ليست عقلاً، أحمد حاطوم: ١٩٢.
٥) اللغة، فندريس: ٢٣٢.
٦) علم الدلالة، أحمد مختار عمر: ٧٩.
٧) ينظر نظرية الحقول الدلالية، رازق جعفر: ١١٤.
٨) مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان: ٢/ ٨٩.
٩) التحليل اللغوي، محمود عكاشة: ١٥٧.
١٠) ينظر ما يشبه هذا المخطط في نظام الارتباط والربط، مصطفى حميدة: ١٠٨.
١١) ينظر البرهان، الزركشي: ١/ ٣٠٢.
١٢) مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٩٧.
١٣) المصدر نفسه: ٤٩٧-٤٩٨.
١٤) ينظر البحر المحيط، أبو حيان: ٣/ ١٩٧.
١٥) المصدر نفسه: ١/ ٣٥١.
١٦) ينظر المصدر نفسه: ١/ ٣٥١.
١٧) ينظر: الكشاف، الزمخشري:، البحر المحيط: أبو حيان: ٢/ ٤٤٢.
١٨) ينظر مناهج البحث في اللغة، تمام حسان: ١٩٣.
١٩) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان: ١٨٣.
٢٠) ينظر مناهج البحث في اللغة، تمام حسان: ١٩٤.
٢١) ينظر الشكل والدلالة، عبد السلام السيد حامد: ٦٦.
٢٢) ينظر: المعنى في تفسير الكشاف، نجاح فاهم: ١٣٤، ١٤٤.
٢٣) ينظر بحثه (ضوابط التوارد) الذي كتبه سنة ١٩٨٥ ضمن: مقالات في اللغة والأدب: ١/ ١٣٥-١٣٧.
٢٤) ينظر: ارتشاف الضرب، أبو حيان:٣/ ١٣٨٣، همع الهوامع،السيوطي:٢/ ٩٨، حاشية الصبان، الصبان:٢/ ١٨٠.
٢٥) ينظر: شرح الألفية، ابن عقيل: ٢/ ٢١٠، أوضح المسالك، ابن هشام: ٢/ ٣٢٤.
٢٦) ينظر: اللباب، العكبري: ١/ ١٥١، شرح المفصل، ابن يعيش: ٣/ ٩، جامع الدروس العربية، الغلاييني:٣/ ٢١١.

٢٧) ينظر شرح المفصل، ابن يعيش: ٣/ ٨.
٢٨) البحر المحيط، أبو حيان: ٢/ ٥٥.
٢٩) المصدر نفسه: ١/ ٢١٥.
٣٠) ينظر: الأصول، ابن السراج: ١/ ٦٣، اللمع، ابن جني: ٢٨، أسرار العربية، العكبري: ٨٤.
٣١) ينظر: المحرر الوجيز، ابن عطية: ٣/ ١٧٤، البحر المحيط، أبو حيان: ٥/ ٢٢٨.
٣٢) البحر المحيط، أبو حيان: ٥/ ٢٢٨.
٣٣) الصرف الوافي، هادي نهر: ٥٨.
٣٤) المحرر الوجيز، ابن عطية: ٥/ ٤٠٥.
٣٥) البحر المحيط، أبو حيان: ٨/ ٣٨٠.
٣٦) المصدر نفسه: ٥/ ٣٨١.
٣٧) المصدر نفسه: ٦/ ١٩٨.
٣٨) المصدر نفسه: ١/ ٣٠٤.
٣٩) ينظر البحر المحيط، أبو حيان: ١/ ٣٠٤.
٤٠) ينظر علم الدلالة التطبيقي، هادي نهر: ١٥٢-١٥٣.
٤١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ٩٥.
٤٢) المعنى وظلال المعنى، محمد يونس: ١٢٢، نقلا عن...,General Linguistics Robins. R.H.: 63
٤٣) ينظر الدلالة والنحو، صلاح الدين صالح: ٨١، علم الدلالة، بالمر: ٨٧.
٤٤) ينظر مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان: ٢/ ٩٥، البيان في روائع القرآن، تمام حسان: ١/ ٢٠.
٤٥) الكتاب، سيبويه: ١/ ٢٥.
٤٦) ينظر أثر القرائن في توجيه المعنى، أحمد خضير عباس: ٢٠٥.
٤٧) ينظر مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان: ١/ ٢٩٦.
٤٨) البحر المحيط، أبو حيان: ١/ ١٣٨.
٤٩) المصدر نفسه: ٥/ ٣٩٥.
٥٠) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٥.
٥١) المصدر نفسه: ١/ ١٨٣.

٥٢) ينظر معاني القرآن، الفراء: ١/ ٤٧٧.

٥٣) البحر المحيط، أبو حيان: ٥/ ١٨٣.

٥٤) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام: ٦٤٨.

٥٥) شرح التصريح، خالد الأزهري: ٢/ ٣٤٣.

٥٦) الكليات، الكفوي: ٢٦٦.

٥٧) المصدر نفسه: ٢٦٦.

٥٨) النحو الوافي، عباس حسن: ٢/ ١٣٥.

٥٩) الكشاف، الزمخشري: ٣/ ٥٨١.

٦٠) مغني اللبيب، ابن هشام: ٦٤٨، الكليات، الكفوي: ٢٦٧.

٦١) ينظر: الكشاف، الزمخشري: ٣/ ٥٨١، الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٥/ ١٠، البحر المحيط، أبو حيان: ٣/ ١٦٨، اللباب، ابن عادل: ٦/ ١٥٤.

٦٢) الخصائص، ابن جني: ٢/ ١٣٨.

٦٣) ينظر البحر المحيط، أبو حيان: ٦/ ١٩٣.

٦٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٧٢.

٦٥) المصدر نفسه: ١/ ٤٤٠.

٦٦) البيت لعبد الله الزبعرى، ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١/ ٤٧٣،١٢١، وروايته فيه: ورأيت زوجك في الوغى، الخصائص، ابن جني: ٢/ ٤٣١.

٦٧) ينظر البحر المحيط، أبو حيان: ٦/ ٤٤٥.

٦٨) المصدر نفسه: ٨/ ٥١.

٦٩) ينظر المصدر نفسه: ٣/ ١٥٣.

٧٠) المصدر نفسه: ١/ ٤٩٢-٤٩٣.

٧١) ينظر المصدر نفسه: ٥/ ٢٨١.

٧٢) ينظر الكشاف، الزمخشري: ٣/ ٥٨١.

٧٣) البحر المحيط، أبو حيان: ٦/ ١١٤.

٧٤) ينظر المصدر نفسه: ٤/ ١٣٣، ٧/ ١٣٧.

## المصادر والمراجع


١) أثر القرائن في توجيه المعنى: أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة الكوفة، ٢٠١٠.

٢) ارتشاف الضرب: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣) أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

٤) الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

٥) الأصول- دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٦) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت – لبنان.

٧) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٨) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٣٩١هـ.

٩) البيان في روائع القرآن: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٠) التحليل اللغوي: محمود عكاشة.

١١) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط٢٢، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٢) الجامع لأحكام القرآن:، أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧٠هـ)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط١، ١٩٦٤ م

١٣) حاشية الصبان: محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر.

١٤) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت – لبنان.

١٥) الدلالة والنحو: صلاح الدين صالح

حسنين، توزيع مكتبة الآداب، ط١.

١٦) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية، د. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٩٨٧م.

١٧) شرح ألفية ابن مالك: ابن عقيل بهاء الدين عبد الله القرشي الهاشمي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٨) شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

١٩) شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، المكتبة المنيرية، مصر.

٢٠) الشكل والدلالة: عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

٢١) الصرف الوافي: د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

٢٢) علم الدلالة التطبيقي: د. هادي نهر، دار الأمل، إربد- الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٣) علم الدلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط٥، ١٩٩٨م.

٢٤) علم الدلالة: ف. بالمر، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٨٥م.

٢٥) الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٦) الكشاف: جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي محمد عوض، مكتبة العبيكان- الرياض، ط١، ١٩٩٨٧م.

٢٧) الكليات: تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٨) اللباب في علوم الكتاب: سراج الدين بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت٧٧٥هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٩) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٣٠) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان،عالم الكتب، القاهرة، ط٣،١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٣١) اللغة ليست عقلاً من خلال اللسان العربي: أحمد حاطوم، دار الفكر

اللبناني، لبنان.

٣٢) اللغة: جوزيف فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

٣٣) اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.

٣٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق عبد السلام الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٣٥) معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.

٣٦) المعنى في تفسير الكشاف: نجاح فاهم صابر العبيدي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية – جامعة بابل، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٧) المعنى وظلال المعنى: محمد محمد يونس، دار المدار الإسلامي، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

٣٨) مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

٣٩) مقالات في اللغة والأدب: د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

٤٠) مناهج البحث في اللغة: د.تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.

٤١) النحو الوافي: عباس حسن، مكتبة المحمدي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٢) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.

٤٣) نظرية الحقول الدلالية في كتاب المخصص: رازق جعفر الزيرجاوي، الينابيع، دمشق-سوريا، ط١،٢٠١٠م.

٤٤) همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.